العرب
الأحد 2020/03/08
السنة 42 العدد 11640

«فايروس الشعبوية» يهدد الانتقال السياسي في تونس

ائتلاف الكرامة يستنجد بالخطاب التكفيري لمواجهة خصومه

تتوجس الأوساط السياسية التونسية من انزلاق البلاد مجددا إلى مربع العنف، بعد أن غزا خطاب التكفير والتخوين البرلمان التونسي المنقسم على نفسه. وتدفع أحزاب الإسلام السياسي باتجاه تأزيم المشهد والعودة به إلى مرحلة الاستقطاب (إسلاميون، علمانيون) التي عرفتها تونس سنة 2011 ودفعت البلاد ثمنا باهظا (اغتيالات سياسية، عمليات إرهابية) لتجاوزها.

الدفع لعودة الاستقطاب

صغير الحيدري

تونس - مثلت هذا الأسبوع حادثة تبرير نائب تونسي عن ائتلاف الكرامة الإسلامي للتكفير كـ"حكم شرعي" داخل البرلمان التونسي الحدث الأبرز الذي شد التونسيين وأعاد إلى أذهانهم ذكريات أليمة عاشوها بسبب تصريحات مشابهة، وأخذ البعض الحديث الصادر عن "ممثل الشعب" على محمل الجد بعد أن شن إرهابيون هجوما على دورية أمنية بالقرب من السفارة الأميركية في تونس، الجمعة، ما أسفر عن مقتل أمني.

ويزداد التوجس من عودة خطابات التحريض والتكفير في تونس بسبب الأجواء السياسية المشحونة، والتي كانت متوقعة منذ صدور نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أفرزت برلمانا مشتتا.

والثلاثاء الماضي توجه النائب محمد العفاس -وهو نائب عن محافظة صفاقس (جنوب تونس)- بالحديث لزعيمة الحزب الدستوري الحر عبير موسي قائلا إنه "لا يجب أن يخجل التونسيون من التكفير فهو حكم شرعي وورد في القرآن أيضا".

محمد العفاس

لا يجب أن نخجل من التكفير فهو حكم شرعي

ويوصف ائتلاف الكرامة بأنه واجهة من واجهات حركة النهضة الإسلامية التي ندد زعيمها ورئيس البرلمان راشد الغنوشي بحادثة التكفير والحادثة الإرهابية التي جدت بمحيط السفارة الأميركية.

وبالتوازي مع خطاب النائب عن ائتلاف الكرامة الذي بث فوضى عارمة في أروقة البرلمان التونسي وزاد من منسوب الاحتقان داخل مجلس النواب المنقسم بطبعه، أصدر مركز كارنيغي للأبحاث دراسة تطرق فيها إلى إمكانية صعود الشعبوية في تونس وأبرز فيها الأخطار التي تُحدق بالديمقراطية الناشئة في حال حصل ذلك.

ولئن ألف التونسيون مظاهر التشتت التي طغت على مجلس النواب في عهدته الحالية فإن خطاب العفاس يمثل تهديدا جديا للسلم المُجتمعي في البلاد حيث ينظم دستور 2014 طريقة عيش التونسيين دون تمييز على أساس "اللون" أو "الدين" أو "الجنس".

ولا يمكن لعودة التكفير وتوعد الآخر غير المسلم إلا أن "تُشرعن" لعودة تحشيد أنصار الشريعة وهي جماعة "احتكرت" في فترة الترويكا (فترة حكم امتدت من 2011 إلى 2014) الدفاع عن الدين.

ويغذي تمكن هذه الجماعة -وغيرها من الجماعات التي قامت بتعبئة كبيرة للتنظيمات المتطرفة المتواجدة في مرتفعات الجبال التونسية وفي سوريا والعراق وليبيا- من العودة إلى الساحة غياب الاستقرار السياسي في تونس.

وغير بعيد عن تكهنات مركز كارنيغي الذي حذر من عدة عوامل قد تغذي صعود الشعبوية في تونس دقت مجموعة الأزمات الدولية بدورها ناقوس الخطر بشأن الوضع السياسي الذي ينبغي "تقدير الموقف" بشأنه.

ولم تتوان دراسة أصدرتها المجموعة الدولية الأسبوع الماضي عن التطرق إلى إمكانية أن تنتج الانتخابات التي نظمتها تونس مؤخرا نسخة أخرى مطابقة لروابط حماية الثورة، وذلك من خلال ائتلاف الكرامة الذي أصبح له باع وذراع في المشهد السياسي بعد أن حصد 21 مقعدا في الانتخابات الأخيرة.

وخلصت الدراسة، التي صدرت الأسبوع الماضي، إلى أن تونس مقبلة على أزمات حادة وعميقة خاصة أن المشهد السياسي "المشتت" يدفع نحو هذا الاتجاه.

وما ذهبت إليه المجموعة الدولية يعد صائبا خاصة عندما تطرقت إلى شخصية رئيس الجمهورية قيس سعيد التي وصفتها بالغامضة.

ففي الماضي القريب مثل الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي شخصية التوازن والتوافق في تونس إذ نجح في ضم الإسلاميين بكل شقوقهم ("المتطرف" و"المعتدل") إلى الحكم معه ومع حزبه نداء تونس، وبذلك عاشت البلاد استقرارا نسبيا سياسيا وأمنيا وإن لم يحقق نتائج إيجابية اقتصاديا فإنه نجح في الحد من منسوب الاحتقان.

واليوم ظلت شخصية وحيدة تبحث عن التحكم في المشهد السياسي وإمساك خيوطه وهي شخصية زعيم حركة النهضة الإسلامية الذي يقف "عاجزا" عن "لجم" قيادي ائتلاف الكرامة الذين يتبنون خطابا متطرفا، وبات ذلك واضحا خلال إدانته تكفيرهم لبعض زملائهم داخل البرلمان.

وتغيرت المعطيات بعد وفاة قائد السبسي مع صعود الحزب الدستوري الحر الذي يتبنى بدوره خطابا معاديا لكل من تعمد التحالف مع "الإسلاميين"، وهو خطاب يغري في الواقع الغاضبين من توافق أحزاب العائلة الوسطية مع حركة النهضة في السنوات الماضية.

وبات مجلس النواب التونسي مشلولا بسبب خلافات عبير موسي -وهي رئيسة كتلته في البرلمان- مع نواب آخرين، إضافة إلى أنها تمثل "الأمل الوحيد" لدى التونسيين الذين يهزهم الحنين للعودة إلى النظام السابق وعودة رموز الدولة الوطنية إلى الحكم.

وبالإضافة إلى ذلك حقق ائتلاف الكرامة اختراقا في الانتخابات الأخيرة حوّله إلى قوة فاعلة في المشهد بفضل خطاب سياسي طغت عليه "النزعة المتطرفة" من خلال توعد السفير الفرنسي أوليفي بوافر دارفور (باعتبار أن تونس مستعمرة فرنسية سابقة) أو إقصاء كل رموز الدولة الوطنية.

ونجح هذا الائتلاف بالفعل في استمالة الناخبين من خلال تعهدهم باسترجاع "الثروات المنهوبة" وغير ذلك من الوعود التي يرى فيها بعض التونسيين خلاصا من مشهد طغت عليه الحسابات السياسية على مطالب التنمية وتحسين الأوضاع المعيشية.

ولكن بعد وصولهم إلى البرلمان تغير الخطاب وعاد نواب ائتلاف الكرامة يجترون عبارات التكفير والتحريض التي من شأنها أن تنزلق بتونس مجددا نحو مربع الفوضى.

وما يمكن أن يُعاب على الدولة التونسية التي تعيش مخاضا عسيرا لإرساء ديمقراطية مستقرة هو عدم سن قوانين تمنع هذه الظاهرة (التكفير) التي تؤشر على عودة غير مستبعدة للعنف السياسي الذي دفع التونسيون ثمنه غاليا في 2013 بعد اغتيال الزعيم اليساري شكري بالعيد ومن بعد رفيقه الناصري محمد البراهمي.

فاليوم تُكافح دول أوروبية عديدة، على غرار ألمانيا وفرنسا وإسبانيا، التطرف اليميني بقوانين تحظر خطابات تنم عن الكراهية أو التحريض والعنف.

وبالإضافة إلى ضرورة تجفيف منابع التطرف ينبغي على تونس ألا تعلق خيباتها على الوضعين الإقليمي والعالمي المتوترَين نسبيا حيث تشهد جارتها ليبيا نزاعا مستمرا، بل عليها أن تعمل على تحيين بياناتها بشأن الإرهابيين العائدين من بؤر التوتر والاستعداد لكيفية التعامل معهم لأنهم يمثلون "الوجه العنيف للشعبوية".

ولا يجب أن تقتصر مكافحة الشعبوية الصاعدة في تونس على العاملَين اللذين تم ذكرهما بل ينبغي إيلاء المناطق المهمشة، التي قد تمثل في سباقات انتخابية قادمة خزانا انتخابيا هاما للشعبويين، أهمية "قصوى".

تركيا تواصل إرسال المرتزقة إلى ليبيا

دمشق - وثق المرصد السوري لحقوق الإنسان المزيد من القتلى في صفوف الفصائل الموالية لتركيا بمعارك ليبيا، ليرتفع عدد القتلى جراء العمليات العسكرية في طرابلس إلى 117 مقاتلا، فيما يواصل النظام التركي تجنيد المزيد من المرتزقة في خرق لقرارات مؤتمر برلين.

وينتمي مُعظم هؤلاء إلى أقلية التركمان الموالية للرئيس التركي رجب طيّب أردوغان في سوريا، والذي قدّم لهم عبر استخباراته وعودا بمنح الجنسية التركية والأموال القطرية مقابل القتال إلى جانب حكومة الوفاق المحاصرة في العاصمة الليبية طرابلس. ووفقاً لمعلومات المرصد فإن هؤلاء المُرتزقة قتلوا خلال الاشتباكات على محاور حي صلاح الدين جنوب طرابلس، ومحور الرملة قرب مطار طرابلس بالإضافة إلى محور مشروع الهضبة ومناطق أخرى في ليبيا.

وقال مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبدالرحمن إنّه تمّ رصد ارتفاع أعداد المجندين الذين وصلوا إلى العاصمة الليبية حتى الآن إلى نحو 4750 مرتزقا، في حين أن عدد المجندين الذين وصلوا إلى المعسكرات التركية لتلقي التدريب بلغ نحو 1900 مجند.

ورغم ارتفاع أعداد المتطوعين وتخطيها للرقم المطلوب من قبل تركيا، 6000 مرتزق، إلا أن عمليات التجنيد متواصلة سواء في عفرين أو في مناطق درع الفرات ومنطقة شمال شرق سوريا.

والمتطوعون هم من فصائل "لواء المعتصم وفرقة السلطان مراد ولواء صقور الشمال والحمزات وفيلق الشام وسليمان شاه ولواء السمرقند".

وتُقدّم تركيا مغريات كبيرة للمرتزقة تتمثل في راتب شهري يقدر بـ2000 دولار بينما كان يعمل المقاتلون ضمن الأراضي السورية في تلك الفصائل بـ300 دولار فقط في أفضل الحالات.

واعترف أردوغان للمرة الأولى نهاية فبراير الماضي بوجود مقاتلين سوريين موالين لأنقرة في ليبيا إلى جانب عناصر التدريب الأتراك.

وقال أردوغان "تركيا متواجدة هناك عبر قوّة تجري (عمليات) تدريب. هناك كذلك أشخاص من الجيش الوطني السوري"، في إشارة إلى مقاتلي المعارضة الذين كان يطلق عليهم سابقا اسم الجيش السوري الحر.

ومثّل إرسال المرتزقة إلى ليبيا خرقا لتعهدات مؤتمر برلين وتأكيدا على استمرار التدخلات الأجنبية في ليبيا رغم إدانة القوى الإقليمية والدولية لهذه الممارسات وخطورتها على أمن واستقرار البلد.

وقضت محكمة تركية الجمعة بحجب موقع "أودا تي.في" الإخباري، وعزت الحكم إلى انتهاك قانون ينظم استخدام شبكة الإنترنت، وفقا لمذكرة رسمية نشرها الموقع.

وألقي القبض على رئيس قسم الأخبار في الموقع، باريش ترك أوغلو، والمراسلة هوليا كيلينتش، في إسطنبول، بسبب تقرير عن جنازة ضابط مخابرات تركي رددت أنباء أنه قتل في ليبيا، حسب ما ذكره الموقع.

وأفاد الموقع بأن نائبا برلمانيا معارضا هو من كشف النقاب عن هوية الضابط في وقت سابق.

وتمت إحالة رئيس تحرير الموقع باريش بهلوان إلى إحدى محاكم إسطنبول بناء على طلب الادعاء، بحسب ما أوردته وكالة أنباء "الأناضول" التركية. وكان قد تم استدعاؤه للإدلاء بشهادته في وقت سابق.

رامي عبدالرحمن

أعداد المجندين الذين وصلوا إلى ليبيا حتى الآن بلغت 4750 مرتزقا

وتدعم تركيا حكومة الوفاق المحاصرة في طرابلس وتوفر لها التدريب العسكري والمعدات في مواجهة الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.

وبات القلق يساور الرئيس التركي من الرهان على فرض سياسة أمر واقع في ليبيا تقلب المعادلة لصالح حلفائه في حكومة الوفاق المحاصرة في العاصمة طرابلس والمتحكمة في ثروات الشعب الليبي.

وأمام فشل هذا السيناريو، انتقلت أنقرة إلى الرهان على تعميق الفوضى علّها تخلق واقعا مغايرا وتطيل حكم أذرعها الإسلامية وسيطرتها على حركة الأموال، وهو ما عبر عنه الناطق باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن بقوله "من الواضح أن الأزمة في ليبيا ستتفاقم وتتسبب في المزيد من الخسائر".

رفض شعبي للمرتزقة السوريين

البوليساريو في أكبر عزلة دبلوماسية منذ 4 عقود

العيون (المغرب) - قال رئيس الحكومة المغربية سعدالدين العثماني السبت، في لقاء بمدينة العيون (كبرى مدن إقليم الصحراء)، إن المرحلة الحالية تشكل أكبر عزلة دبلوماسية للبوليساريو منذ 40 سنة، فيما تناقص الدعم الدولي للجبهة الانفصالية.

وأوضح العثماني أن "عددا من الدول سحبت اعترافها بالبوليساريو منذ مدة، ومؤخرا ارتفع هذا العدد بشكل ملحوظ"، مضيفا "عدد الدول التي تعترف بالبوليساريو انخفض إلى أقل من 28 دولة من أصل 84 في السابق".

وأكد رئيس الحكومة المغربي أن التعامل مع قضية الصحراء يتطلب مقاربة شمولية تدمج الأبعاد التنموية والإنسانية والاجتماعية. وانتقد بعض الجهات (لم يحددها) التي تهاجم بلاده، وتستهدف استقرارها وأمنها.

ويشهد إقليم الصحراء منذ عام 1975 نزاعا بين المغرب وجبهة البوليساريو، وذلك بعد إنهاء الاحتلال الإسباني وجوده في المنطقة، ليتحول النزاع إلى مواجهة مسلحة بين الجانبين، توقفت عام 1991، بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار، برعاية الأمم المتحدة.

وتقترح الرباط حكما ذاتيا موسعا تحت سيادتها، بينما يدعو الانفصاليون إلى استفتاء لتقرير المصير، وهو طرح تدعمه الجزائر، التي تؤوي عشرات الآلاف من اللاجئين من الإقليم.

ونجحت الرباط في تشكيل استراتيجية ناجحة في التعامل مع قضية الصحراء المغربية ما انعكس على المستويات الدبلوماسية والاستثمارية والقانونية.

ويتجلى النجاح من خلال افتتاح عدد من البلدان الأفريقية قنصليات لها في الإقليم، مرورا برصد الرباط استثمارات لتنميته، وصولا إلى مدّ ترسيم الحدود البحرية المغربية لتشمل الصحراء.

وعملت الدبلوماسية المغربية على مد يدها لدول تخالفها الرأي بشأن الملف، ونجحت في إقناع عدد منها بأهمية بدء علاقات جديدة.

والأسبوع الماضي افتتحت كل من جمهورية بوروندي وجمهورية جيبوتي قنصليتين في الصحراء المغربية، ما يرفع عدد التمثيليات القنصلية في الإقليم إلى 9 تمثيليات في أقل من ثلاثة أشهر.

وقبل ذلك، افتتحت 5 دول أفريقية قنصليات في إقليم الصحراء، ليرتفع بذلك عدد القنصليات الأجنبية في الإقليم إلى 7.

> الرباط تمكنت من تشكيل استراتيجية ناجحة في التعامل مع قضية الصحراء المغربية، ما انعكس على المستويات الدبلوماسية

وهددت الجبهة الانفصالية في أكثر من مرة بإشعال المنطقة ولوحت بالحل العسكري في تصعيد يخالف كل القرارات الأممية التي تحث على الحلول السلمية.

وقال عبدالقادر الطالب عمر، ممثل الجبهة بالجزائر، إنه لم يعد أمامهم سوى التصعيد واستعمال كل الوسائل من أجل تقرير المصير، بما في ذلك العمل المسلح، في حال فشلت كل الحلول السياسية.